

أسباب التَّقطيع في الحديث عند الإمامية

Reasons for the fragmentation of hadith according the Imamis

Mohammed Reda Mahmoud Al-Gharifi
Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

م.م. محمدرضا محمود الغريفي
كلية الفقه / جامعة الكوفة
mohammadridham.kamalaldeen@uokufa.edu.iq

Prof. Thaeer Abdul Zahra Al-Moussawi
Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

أ.د. ثائر عبد الزهرة الموسوي
كلية الفقه / جامعة الكوفة
thaer.mohsin@uokufa.edu.iq

ملخص

يتعرّضُ هذا البحثُ إلى بيان الأسباب التي دعت إلى التَّسبّب بظهور التقطيع في مُتون الأحاديث، بأن يتم فصل بعض متنها عن الآخر، لإدانة لُجُملة من الأمور، فبعضُ التَّقطيع يُمكن أن تُسببه إرادةُ التَّحريف والحذف المُتعمّد بقصد تغيير معنى المَتن، وقد يسببه الاختصار ولا بدّيته في بعض المواطن أو الاستشهادات أو المُصنّفات، أو يكونُ مُسبباً عن موضوع الكتاب الذي يقتضي ذكر بعض من المَتن دون غيره ممّا لا ارتباط له بالموضوع، وقد يتسبّب التَّقطيعُ نتيجةً للتَّصحيح الذي يُمكن أن يحصل في بعض المتون الحديثية، أو ربّما يكونُ عائداً إلى اعتقاد المُحدّث والرّاي عدم سلامة الجزء المقطوع من الحديث لعدم توافقه مع متبنيات المُحدّث أو الرّاي الاعتقادية.

وقد اختصّ البحثُ بذكر الأسباب التي ذكرها علماء الإمامية، والتي أرشدوا إلى كونها داعيةً إلى حدوث ظاهرة التَّقطيع في مُتون الأحاديث، ذاكراً في آخر البحث ما تحصل من نتائج مترتبة على ذلك.

الكلمات المفتاحية: إمامية، حديث، تقطيع، علماء الإمامية، اختصار، تصحيح،

تحرّيف.

Abstract

This research deals with explaining the reasons that led to the emergence of fragmentation in the texts of hadiths, by separating some of their texts from others, with the intention of a number of matters. Some fragmentation can be caused by the intention of distortion and deliberate deletion with the intention of changing the meaning of the text, and it may be caused by abbreviation and its inevitability in some places or citations or classifications, or it may be caused by the subject of the book that requires mentioning some of the text without others that have no connection to the subject, and fragmentation may be caused as a result of the misprint that can occur in some hadith texts, or it may be due to the belief of the narrator and transmitter that the fragmented part of the hadith is not sound due to its inconsistency with the narrator's or transmitter's doctrinal beliefs. The research focused on mentioning the reasons mentioned by the Imami scholars, which they indicated were a reason for the occurrence of the phenomenon of fragmentation in the texts of the hadiths, mentioning at the end of the research the results obtained as a result of that.

Keywords: Imamiyyah, hadith, fragmentation, Imami scholars, abbreviation, misprint, distortion.



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٤ م



مقدمة

يُعدُّ علمُ الحديث ركيزةً من الركائز المهمة والأكيدة التي تتكفلُ بسلامة الانتفاع من ألفاظ المتون الحديثية؛ وقد تشعبت أنواعُ معارف هذا العلم إلى ما يُبحثُ فيه عن سند الحديث والرجال الناقلين له، وإلى ما يُبحثُ فيه عن متنه وألفاظه، ويلتقي كلا الجانبين في غرضٍ واحدٍ هو في استحصال الثبوت من صدور الأحاديث ومن ثمّ تمام النفع من ألفاظها ومعانيها بما يحقق الغرض الأساس منها وهو التشريع الديني وحصول المعرفة الإلهية.

ومن جملة الظواهر الحاصلة في متون الأحاديث هو ما يطرأ على متنها والذي سُمي بـ (التقطيع)، إذ يتم فيه اقتطاع جزءٍ من المتن لغرضٍ من الأغراض وداعٍ من الدواعي، وبهذا فإنّ المتن الحديثي المعروف في الكتاب سيخلو من النصّ الكامل للمتن، وسيقتصرُ فيه على موضع الحاجة والمُراد لغرض المحدث المُخرَج للحديث في كتابه.

وقد كان للمدرسة الإمامية جهود متكاثرة ومهمّة في الاهتمام بالأحاديث وجمعها وحفظها إلى الأجيال المتعاقبة، وترتّباً على ذلك فإنّ المصنّفات الحديثية ستختلفُ في طريقة بيانها للأحاديث تبعاً لما يرومه المصنّف من تصنيفه، وعليه فإنّ جملةً من الظواهر الحديثية ستطرأ على ألفاظ الحديث نتيجةً لذلك ومنها استعمال المصنّف واتباعه للتقطيع في متون الأحاديث وألفاظها.

من هنا كان هذا البحثُ متعرّضاً لجملةٍ من الدواعي التي ذكرها علماء الحديث من الإمامية والتي عزوا إليها التسبّب بنشوء التقطيعات في متون الأحاديث ونصوصها.



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / هـ ١٤٤٦



أسباب التقطيع

يُعرَّفُ التقطيع في الحديث على أنه : ((جعله قطعةً قطعة، ونقلُ قطعةٍ منه دون الباقي، وهو أمرٌ سائدٌ بين المحدثين في نقل الحديث)) (المسجدي، ١٤٣٧ هـ، ص ١٥٧-١٥٨).

وقيلَ في تعريفه أيضاً بأنه : تفريق الحديث على الأبواب اللائقة به للاحتجاج المناسب، مع مراعاة ما سبق من تمامية معنى المقطوع (يُنظر: الشهيد الثاني، ١٤٢٨ هـ، ص ٣١٩)، (يُنظر: المامقاني، ١٤١١ هـ، ج ٣: ٢٥٧). وعبر عنه الشيخ المازندراني بقوله : ((هو أن يرويَ الزاوي بعضَ الحديث الواحد دون بعض اختصاراً، أو يجرى الحديث ويفرقه على أبوابٍ مختلفة بحسب مناسبة الموضوعات)) (المازندراني، ١٤١١ هـ، ص ٢٥)، مضافاً إلى أنه ((قد فعله أئمة الحديث منّا ومن الجمهور)) (المامقاني، ١٤١١ هـ، ج ٣: ٢٥٧) وقد قال الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ) بأنَّ ((اختصار الحديث وتقطيعه جائزٌ إذا لم يُخلَ معنى)) (الذهبي، ١٤١٢ هـ، ص ٦٤). وقد كان للتقطيع في الحديث عند الإمامية أسبابٌ ودواعٍ، يذكُرُ البحثُ جُملةً منها، وعلى الآتي:

السببُ الأوَّلُ: التقطيعُ التحريفيُّ.

وهو ما كانت علتهُ الحذف والتحريف، وذلك بأن يتم حذفُ جزءٍ من الحديث وقطعه عن سائر أجزائه؛ من أجلِ غرضٍ ذميمٍ وممقوتٍ، وهو إرادةُ تحريف معناه أو جعله منسجماً مع عقيدة المقطع، ونلحظُ أن الإمام علي بن موسى الرضا (ت: ٢٠٣ هـ) قد أشار إلى هذا الأمر فيما روي عنه، وذلك ما رواه الحسين بن خالد قال : ((قلت للرضا عليه السلام : يا ابن رسول الله إن الناس يروون أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إن الله خلق آدم على صورته، فقال : قاتلهم الله، لقد حذفوا أول الحديث، إن رسول الله صلى الله عليه وآله مرَّ برجلين يتسابان، فسمع أحدهما يقول لصاحبه : قبح الله وجهك ووجه من يشبهك، فقال صلى الله عليه وآله : يا



عبد الله لا تقل هذا لأخيك، فإن الله عز وجل خلق آدم على صورته)) (الصدوق، ص ١٥٣).

فِيْلَحْظُ أَنَّ الْإِمَامَ الرِّضَا (ت: ٢٠٣هـ) فِيْمَا رُوِيَ عَنْهُ هُنَا قَدْ عَزَى عَلَّةَ اخْتِلَالِ الْمَعْنَى وَعَدَمِ تَعَقُّلِ صَدُورِ مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ إِلَى كَوْنِهِ قَدْ تَمَّ حَذْفُ أَوَّلِهِ وَإِزَالَةُ مَا يُشِيرُ إِلَى الْحَادِثَةِ الَّتِي سَبَّبَتْ صَدُورَهُ، وَلِهَذَا فَقَدْ صَارَ وَكَأَنَّهُ مُعْتَمَدًا لِلْمَجْسَمَةِ وَالْمَشْبَهَةِ وَهُمْ مَنْ يَجَسِّمُونَ الذَّاتَ الْإِلَهِيَّةَ وَيَشْبَهُونَهَا بِخَلْقِهَا، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ التَّلَاعِبُ الْحَاصِلُ بِتَقْطِيعِ هَذَا الْحَدِيثِ نَاشِئًا بِسَبَبِ تَصَرُّفِ بَعْضِهِمْ كِي يُوَافِقَ اعْتِقَادَهُمْ فِي الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ.

السَّبَبُ الثَّانِي: التَّقْطِيعُ الْاِخْتِصَارِي.

وَهُوَ مَا يَنْشَأُ عَنِ إِرَادَةِ تَقْلِيلِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ لِدَوَاعِ شَتَّى وَكَثِيرَةٍ، مِنْهَا اخْتِصَارُ بَعْضِهِ لِأَجْلِ مَوَافَقَتِهِ لِمَجْلِسٍ خَاصٍّ، أَوْ تَقْطِيعِهِ تَخْفِيفًا لِلْكِتَابِ وَمَوْضُوعِهِ، مِضَافًا إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْبَابِ. وَفِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ عَنِ عِلَاقَةِ الْاِخْتِصَارِ بِتَقْطِيعِ الْحَدِيثِ، يَقُولُ السَّيِّدُ السَّيِّسْتَانِي مَبِينًا ذَلِكَ بِأَنَّ: ((فِي الْغَالِبِ يَكُونُ الدَّاعِي إِلَى تَقْطِيعِ كَلَامِ الرَّاوي هُوَ الْاِخْتِصَارُ، فَإِنَّ السَّائِلَ عَادَةً يَذْكَرُ مَا يَحْتَمِلُ دَخْلَهُ فِي تَحْدِيدِ وَظَيْفَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ حَسَبَ نَظَرِهِ لِلْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لِلْمَفْتِي، وَهِيَ قَدْ لَا يَكُونُ لِبَعْضِهَا دَخْلٌ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِنَظَرِ الْكَاتِبِ أَوْ الْفَقِيهِ، وَلِذَا فَإِنَّ الْفَقِيهَ الرَّاوي يَحْذِفُ تِلْكَ الْخُصُوصِيَّاتِ)) (السَّيِّسْتَانِي، ص ٤١١).

وَمَمَّنْ اسْتَعْمَلَ التَّقْطِيعَ فِي الْحَدِيثِ بِمَعْنَى الْاِخْتِصَارِ هُوَ الْمُحَدِّثُ النَّوْرِيُّ (ت: ١٣٢٠هـ)، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ عِنْدَ مَقَامِ ذِكْرِهِ لِلشَّيْخِ الصَّدُوقِ (ت: ٣٨١هـ) وَبَعْضُ سِمَاتِ مَنَهْجِهِ الْعِلْمِيِّ، فَقَالَ: ((وَيُظْهِرُ مِنْ بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنَّ الصَّدُوقَ - قَدَسَ سِرَّهُ - كَانَ يَخْتَصِرُ الْخَبَرَ الطَّوِيلَ، وَيَسْقُطُ مِنْهُ مَا أَدَّى نَظَرَهُ إِلَى إِسْقَاطِهِ)) (النَّوْرِيُّ، ١٩٨٧ م، ج ١١: ١٧٠)، فَيُلْحِظُ أَنَّ الْمُحَدِّثَ النَّوْرِيَّ قَدْ اسْتَعْمَلَ الْإِسْقَاطَ وَالْإِزَالَةَ لِبَعْضِ



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / ١٤٤٦ هـ



م.م. محمدرضا محمود، أ.د. ثائر عبد الزهرة الموسوي



فقرات الحديث - وهو المعنى الاصطلاحي لتقطيع الحديث - في معنى الاختصار وسمّاه اختصاراً.

ولأجل سبب الاختصار قد تندرجُ تقطيعات الشيخ الحرّ العاملي (ت: ١١٠٤هـ) لأحاديث كتابه (وسائل الشيعة)، وهذا ما نبّه عليه السيّد الجلاي إذ كان ما ذكره في سياق ردّه لبعض النقودات التي وُجّهت إلى منهجية كتاب الوسائل في ذكر الأحاديث أنّ ((يراد الحديث كاملاً في كلّ موردٍ مناسب لجُملة واحدةٍ من جُملة يؤدّي بلا ريب إلى تضخّم كتاب الحديث إلى حدّ كبير جدّاً وهو منافٍ لغرض المؤلف)) (الحر العاملي، ١٤١٤هـ، ج ٣٠: ١١).

ويبدو للبحث أنّ إمكان أن تكون أصل فكرة الاختصار هي ما دعت الشيخ الحرّ العاملي (ت: ١١٠٤هـ) إلى تنبيه مطالعي كتابه إلى ضرورة مراجعة ومتابعة كتب الحديث الأخرى، فقال في صفحات كتابه مخاطباً المُطالع قائلاً: ((فعليك بكثرة التتبع لهذه الأحاديث والمطالعة لها، ولا تقتصر على الباب الذي تريد، فقد بقيت أحكام منصوصة في غير مظانها إذ لم يمكن تقطيع الأحاديث كلها أو أكثرها، ولا الإشارة إلى مضمون الجميع لعدم الاستحضر وللإكتفاء ببعض وغير ذلك)) (الحر العاملي، ١٤١٤هـ، ج ٣٠: ٥٤٢).

السبب الثالث: التقطيع النَّاشئ من موضوع المصنّف والكتاب.

وهو الذي يرتبط بما انطوى عليه الكتاب والمصنّف من موضوعٍ وغاية، وهذا من العلل الأكيدة التي سبّبت تقطيع الأحاديث، فقد جرّت سيرة كثيرٍ من علماء المسلمين ومحدّثيهم على وضع مصنّفات جمعوها فيها بعض الأحاديث التي توافق عناوينها، فإن كان كتاباً أخلاقياً قطعت مقاطع التربية والتهذيب من الأحاديث ووُضعت فيه، وهكذا في كثيرٍ من المصنّفات التي تناولت الموضوعات العقديّة أو الكلاميّة أو غيرها.



ومن المصنّفات الحديثية هي ما صنّف لأجل حصر وجمع الروايات الفقهية، فيكون مصنّف الكتاب حينها صاباً جُل نظره على تمحيص متن الرواية وتحليله وإخراج الأحكام الشرعية المتعدّدة منه، ثم تبويبها على أبواب تبعاً لرأي الجامع والمصنّف، ومن الأمثلة على ذلك كتاب (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة)، فإن مصنّفه وهو الشيخ الحرّ العاملي: ((لم يكن مجرد مقلد لمن سبقه في تتبّع الأحاديث واحداً بعد واحد، بل له رؤيته وقراءته الخاصة به)) (الغفوري، ٢٠١٨ م، ص ٢٣٢)، ومن جملة رؤيته تلك هي نظره للأحاديث واستخلاص الأحكام الشرعية منها، فإن: ((عملية التقطيع لا تتم عشوائياً، وإنما تقع في ضوء كيفية تفسير تلك الأحاديث ونحو قراءتها)) (الغفوري، ٢٠١٨ م، ص ٢٣٢)، وهذا من جملة أسباب حصول التقطيع في روايات كتابه، فإنّه قد عمّد إلى: ((تقطيع تلك الأحاديث بحسب الموضوعات التي اشتملت عليها، وأوردها فيما يناسبها من الأبواب)) (الغفوري م، ٢٠١٨ م، ص ٣٠٢)، ومن الواضح أنّ الشيخ الحرّ العاملي قد يسّر السبيل كثيراً بهذا، وجعل: ((من السهل جدّاً الوصول إلى روايات الكتاب، ويمكن للمراجع بسهولة العثور على الروايات التي يبحث عنها، بالإضافة إلى ذلك، طرح عناوين جديدة وفقاً لموضوع الروايات مع ترتيب مألوف وتنظيم جيّد ونسق جميل)) (الغفوري م، ٢٠١٨ م، ص ٢٩٢)، وبهذا فإن المصنّف يضطرّ إلى تقطيع الحديث والرواية؛ لأجل تيسيرها على القارئ؛ ولأجل أن تكون أجزاءها موافقةً لعنوانات كتابه، وإن لم يفعله بهذه الصورة لزمّ عليه أن يكرّر الحديث بتمامه في كل موطن، وهذا مضافاً إلى أنه مستلزم للكثير من الجهد والوقت - وخصوصاً في تلك الأزمان - فإنه قد يكون من العبث الذي لا معنى له، إذ يمكن وبكلّ يسرٍ أن يُدلّ على جزء الحديث وحسب من دون داعٍ إلى سرد الحديث بتمامه وكماله.



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / هـ ١٤٤٦



السبب الزاع: التقطيع التصحيفي.

وهو ما نشأ عن وقوع التصحييف و: (هو التغيير) (السبحاني، ١٤١٢ هـ، ص ٦٧) في بعض متن الحديث ولفظه، فالحديث الواقع في سنده أو متنه تغيير يُخالف ما كانت عليه هيئته الأصل فهو حديث مُصَحَّف.

وقد تعرّض علماء الحديث إلى الحديث المُصَحَّف، ومنهم الشيخ الشهيد الثاني، إذ أنه قسّم التصحييف إلى فردين: تصحييف لفظي وتصحييف معنوي، فأما الفرد الأول منهما: فهو ما كان في اللفظ، وهو يكون على نحوين: الأول في السند مثل أن يُصحّف اسم الزاوي، والثاني في المتن، بأن تتغير بعض ألفاظ متن الحديث.

هذا في التصحييف اللفظي، وأما في المعنوي فهو التوهّم في المعنى، بأن يُغيّر المعنى الأول إلى معنى ثانٍ بعيد عنه (الشهيد الثاني ز، ١٤٢٨ هـ، ص ١٠٩).

وإذا كان التصحييف هو نوع تغيير غير متعمّد للفظ - إذ إن محلّ البحث هو متن الحديث - فإنه يكون من مسببات التقطيع في الحديث؛ ذلك أنّ التصحييف قد يوهّم المحدث بانتهاء الحديث أو انقطاع علاقته بما قبله، مع أن ذلك اللفظ الموهّم للمحدث إنما هو لفظ مُصَحَّف لو عاد إلى وضعه السليم لعرف ارتباط الألفاظ مع بعضها ولم يكن هناك داعٍ إلى التقطيع في أجزاء النص الواحد بتوهم عدم الارتباط بينها.

وفي هذا السياق يتحدّث بعض الباحثين عن أهمّ المناهج التي أتبعها المحدثون في مصنّفاتهم وهما منهجان:

الأول: هو المنهج الموضوعي: وهو الذي يستند على فهم المحدث لألفاظ الحديث، ونتيجة لذلك الفهم يُدرج كلّ حديث بباب الموضوع الذي يُناسبه في المصنّف، كإدراج أحاديث العبادات في أبواب العبادات، والمعاملات في المعاملات، وكذلك روايات الآداب في أبوابها.

الثاني: هو المنهج المسندي: وهو المنهج الذي يقوم أساسه على تصنيف الأحاديث والروايات وفقاً لرواياتها، فمرويات كلّ راوٍ تُجمَع في بابٍ خاصٍّ ولا يتم



تصنيفها وفقاً لموضوعاتها، بل الجامع المُشترك بينها هو وحدة روايتها واتحاده (المسجدي، ١٤٣٧ هـ، ص ٥٨).

ووفقاً لما تقدّم ((فإنّ نُصوصَ بعض الأحاديث طويّلة، في الوقت الذي نجدُها تعرّضت لأكثر من موضوع، ممّا برزت الحاجة لتقطيع النصوص وإدراج كل مقطع في الباب المُناسب له)) (المسجدي، ١٤٣٧ هـ، ص ٥٨). ولكنّ ((تقطيع الحديث بالشكل المُناسب تابع لفهمه، فإذا وقع التّصحيح في متن الحديث ترك أثره على التقطيع)) (المسجدي، ١٤٣٧ هـ، ص ٥٨)، وهذا يكشف عن السببية الأكيدة للتّصحيح في حرف اللفظ إلى معنى آخر، وبتبعه توهم التّغاير بين أجزاء الحديث وجمله بما يسبّب فصلها عن بعضها بتقطيعها وتحتية بعض أجزائها عن الأخرى.

وممّا يُضربُ مثلاً على ذلك هو ما كان تقطيعاً لحديث كان في كتاب موسوعة الأحاديث الطّبيّة، إذ نُقل فيه حديث عن كتاب طبّ الرضا ولكنه كان في المصدر الأصل منطويّاً على تصحيح فأوهم ذلك التّصحيح إلى قطع الحديث نتيجة لفهم المقطع له على أن القسم المقطوع لا ارتباط له بما بعده نتيجة لذلك التّصحيح، فقد أوردت موسوعة ميزان الحكمة الحديث المروي عن الإمام الرضا عليه السّلام كالآتي: ((أبدأ في أوّل طعامك بأخفّ الأغذية التي يَغْتَذِي بِدَنِّكَ، بِقَدْرِ عَادَتِكَ وَبِحَسَبِ وَطَنِكَ وَنَشَاطِكَ وَزَمَانِكَ)) (الريشهري، ١٤٣٥ هـ، ج ٢: ٤٢٤).

ولكن بعودةً إلى مراجعة الحديث نفسه بنقل كتاب بحار الأنوار له، يتّضح بأن هناك تصحيحاً بإضافة حرف الواو قبل الاسم الموصول والذي أوهم اتّصال الفقرة بما قبلها مع أنها كانت متصلة بما بعدها، إذ جاء فيما نقله كتاب بحار الأنوار عن المصدر الأصل نفسه وهو كتاب طبّ الأئمة كالآتي: ((... وبحسب طاقتك ونشاطك وزمانك الذي يجب أن يكون أكلك فيكل يوم عندما يمضي من النهار ثمان ساعات أكلة واحدة، أو ثلاث أكالات في يومين تتغذى باكراً في أول يوم، ثم تتعشى...)) (المجلسي، ج ٥٩: ص ٣١١).



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / هـ ١٤٤٦ م



وبهذا يظهر ويتّضح أن ((قوله : ((وزمانك)) متعلّق بالعبارة اللاحقة، وليس عطفاً على قوله: ((بحسب طاقتك ونشاطك))، وعبارة أخرى : إن قوله : ((وزمانك)) هو بداية لجملة جديدة مستأنفة، وليس عطفاً على العبارة السابقة عليها، وعليه فالمناسب في تقطيع الخبر هو نقل العبارة حتى قوله : ((وبحسب طاقتك ونشاطك))، دون قوله : ((وزمانك)). وسبب هذا الاشتباه هو أن الحديث المذكور ورد مصحفاً في كتاب طبّ الرضا)) (المسجدي، التصحيف في متن الحديث، جذوره، آثاره، ما يكشف عنه، علاجه، ١٤٣٢ هـ، ص ٥٩).

وهذا المثال وإن كان في موسوعة حديثية متأخرة إلا أنّ البحث قد ساقه أنموذجاً للآلية التي يسببها التصحيف في التأثير على فهم الحديث لدى مصنفي الكتب الحديثية والمحدثين وبالتالي التسبب في إنتاج بعض من الأحاديث المقطعة التي لا تتلائم مع معنى وسياق أصل الحديث الذي ذكر في المصدر الأساس له.

السبب الخامس: التقطيع الحديثي الناشئ عن احتمالية تأثير المتبني الاعتقادي للمُحدِّث.

لاحظ البحث أنّ هنالك إشاراتٍ من قِبَل بعضٍ من العلماء تنبّه على احتمالية تأثير المتبني الاعتقادي لبعض المحدثين على نشوء بعض تقطيعات الحديث في مصنفاتهم، ومن أولئك الذين نُسب إليهم هذا النوع من التقطيعات الحديثية هو الشيخ أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي والمعروف بـ : الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ).

ومن تلك الإشارات هي ما نبّه عليه الشيخ المجلسي (ت: ١١١١هـ) في مُصنّفه الحديثي المعروف : بحار الأنوار، فبعدما أخرج الشّيخ المجلسي (ت: ١١١١هـ) رواية عن كتاب التوحيد للشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ) كان مطلعها: ((عن أبي بصير قال : كنت بين يدي أبي عبد الله عليه السلام جالسا وقد سأله سائل فقال : جعلت فداك يا بن رسول الله من أين لحق الشقاء أهل المعصية حتى حكم لهم في علمه بالعذاب



على عملهم ؟)) (المجلسي، ج ٥: ١٥٦)، عقب الشَّيخ المجلسي (ت: ١١١١هـ) عليها مبيِّناً بقوله : ((هذا الخبر مأخوذ من الكافي، وفيه تغييرات عجيبة تورث سوء الظن بالصدوق وإنه إنما فعل ذلك ليوافق مذهب أهل العدل)) (المجلسي، ج ٥: ١٥٦).

ويلاحظ من نصِّ الشَّيخ المجلسي (ت: ١١١١هـ) استغرابٌ كبيرٌ منه جرَّاء التغيُّر الحاصل في متن الحديث، الذي -ووفقاً لكلام المجلسي (ت: ١١١١هـ)- يورث احتمالاً بأنه ناشئ من تأثيرات المتبنيَّات الاعتقادية التي عقد الشَّيخ الصَّدوق (ت: ٣٨١هـ) القلب عليها وآمنَ بها ؛ أدَّت إلى حدوث ذلك التغيُّر بعضٍ من متن هذه الرواية.

ويذهبُ البحثُ إلى إمكانية أن يكونَ لشدة الإيمان الذي كان يعتقدُه الشَّيخ الصَّدوق في صحة تلك المعتقدات -وهي التي وصفها الشَّيخ المجلسي بأنها: مذهبه في العدل- أثرٌ بالغٌ في رؤيته عدم سلامة نسبة الألفاظ المقطوعة من متن الحديث إلى الإمام فأزالها من نصِّ الحديث مقطوعاً له ومبضعاً لألفاظه، مُضافاً إلى أن بعض الآراء أجابت عن ذلك بأنَّ كلامَ الشَّيخ المجلسي ناشئٌ عن سُقوط سطرٍ من نسخة الشَّيخ المجلسي من الكتاب (المجلسي، ج ٥: ص ١٥٦، هامش التحقيق رقم ٥).

وقد سجَّلَ المحقِّقُ الكاظميُّ (ت : ١٢٣٤هـ) بسبب هذا الحديث المُقطَّع باعتقاده واعتقاد الشَّيخ المجلسي اعتراضاً بلفظ آخر على الشَّيخ الصَّدوق (ت: ٣٨١هـ) نفسه فقال بعد ذكر هذا الحديث أنَّ: ((أمر الصَّدوق مُضطرب جداً)) (الكاظمي: ص ٢١٣). أما المحدث الشَّيخ حسين النَّوري (ت: ١٣٢٠هـ) فكأنَّه كان في مقام تأييدٍ وارتضاءٍ لكلام الشَّيخ المجلسي (ت: ١١١١هـ)، فعقب عليه بما يُشعرُ بالموافقة له، وأضاف قائلاً ومُعلنًا شكَّه بتواجد فعل التَّقطيع هذا من الشَّيخ الصَّدوق في موطنٍ آخر فكتبَ بأنَّه: ((من هنا يختلج بالبال أنَّ الزيارة الجامعة الكبيرة الشَّائعة، التي أوردها في الفقيه والعيون، ومنهما أخرجها الأصحاب في كتب مزارهم، ونقلوها في مؤلفاتهم، اختصرها من الجامعة المروية عن الهادي (عليه السلام)، على ما رواه الكفعمي في البلد الأمين، وأوردناها في باب نواذر أبواب المزار، فإنها حاوية لما أورده



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / ١٤٤٦ هـ



فيهما مع زيادات كثيرة، لا يوافق جملة منها لمعتقده فيهم (عليهم السلام)، فلاحظ وتأمل في الزيارتين، حتى يظهر لك صدق ما ادعيناها)) (النوري، ١٩٨٧ م، ج ١: ١٧١). فالمحدث النَّوْرِيّ (ت: ١٣٢٠هـ) يعتقد من نصّه هذا أن الشَّيْخَ الصَّدُوقَ قد مارسَ التقطيع في الحديث في موطنٍ آخر هو عند ذكره للزيارة الجامعة، فهو -باعتقاد المحدث النَّوْرِيّ(ت: ١٣٢٠هـ)- قد اختصرها من أصلٍ آخر وقطع بعضَ أجزاءها؛ بسبب كونها لا تتلائم مع بعض إيمانه الاعتقاديِّ بالأئمة.

ولكنَّ جُمْلَةً ممَّن لهم شأنٌ في الحديث لم يرتضوا نسبةَ التَّقْطِيعِ في الحديث إلى الشَّيْخِ الصَّدُوقِ (ت: ٣٨١هـ)، فكانت هنالك نصوصٌ منهم في توجيه هذا النَّقْصِ في المتن الحديثيِّ الذي ورد في مصنَّف الشَّيْخِ الصَّدُوقِ (ت: ٣٨١هـ)، وممَّن تعرض لذلك هو السيّد نعمة الله الجزائريّ(ت: ١١١٢هـ)، إذ ذكر في بيان توجيهه لذلك التَّقْطِيعِ وردَّ نسبته إلى الشَّيْخِ الصَّدُوقِ(ت: ٣٨١هـ) قائلاً: ((لعلَّ الصَّدُوقَ رحمه الله نقل هذه الرواية برواية الكليني لكن من غير الكافي، إما من محفوظاته أو من باقي كتبه، وإلا فنسبة التحريف في الخبر ليوافق المذهب، مما لا يمكن نسبته إلى الشَّيْخِ الصَّدُوقِ)) (الجزائري، ١٤١٧ هـ، ج ٢: ٢٨٢).

كذلك، فقد كان من الدَّاخِلِينَ في خطِّ التَّوجِيهِ هذا هو السيّد الخوئيّ (ت: ١٤١٣هـ)، إذ نصَّ موجَّهاً لذلك بقوله: ((جلالة مقام الصَّدُوقِ - قدس الله نفسه - تمنعُ إساءة الظن به، ولم يوجد أي شاهد من أن ما ذكره من الخبر مأخوذ من الكافي، وإنما رواه الصَّدُوقِ- قدس سره - عن الدقاق (علي بن أحمد بن موسى)، عن الكليني، ففعلَ السَّقْطُ منه غفلة أو لأمرٍ آخر، فمن أين ظهر أن الصَّدُوقِ - قدس سره - هو الذي اختصر الحديث، وأسقط منه ما أدّى نظره إلى إسقاطه)) (الخوئي، ١٩٩٢ هـ، ج ١٨: ٣٤٨).

تجدُرُ الإشارةُ إلى ما تقدّم ذكره من مذهب السيّد الخوئيّ (ت: ١٤١٣هـ) في أصل مبدأ التَّقْطِيعِ في الحديث، فهو قد ذهبَ إلى أنَّه: ((إذا كان الساقط لا يضرُّ بدلالة الباقي لم يكن مانع عن إسقاطه)) (الخوئي، ١٩٩٢ هـ، ج ١٧: ٣٤٩). وفي نقد ما ذكره



المحدث النوري (ت: ١٣٢٠هـ) من أن الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ): ((كان يختصر الخبر الطويل، ويُسقط منه ما أدى نظره إلى إسقاطه)) (النوري، ١٩٨٧ م، ج ١١: ١٧٠) يُعْمَلُ السَيِّدُ مُحَمَّدُ رِضَا الْجَلَالِيُّ قَلَمَهُ لِيَكْتَبَ قَائِلًا بِأَنَّ هَذَا: ((تحامل على الشيخ الصدوق المعترف له بكثرة النقل للأخبار والحفظ والمعرفة بالحديث والرجال والآثار)) (الجلالي، ١٤١٨ هـ، ٢٦٤)، ثم يطرح احتمال النقل بالمعنى لبعض الروايات التي سقطت بعض متنها في بعض مصنفات الشيخ الصدوق عازياً ذلك إليه، فيؤكد عليه قائلاً بأنه: ((مع احتمال النقل بالمعنى كما ذكرناه، لم تصل النوبة إلى احتمال الاختصار أصلاً)) (الجلالي، ١٤١٨ هـ، ص ٢٦٤)، فهو يبتني في رأيه هذا على احتمالية النقل بالمعنى لألفاظ الروايات التي أدت إلى النقصان في بعض متونها، بما حاصله أن هذا ليس أمراً منكراً بتعمد وتقصد لذلك الإسقاط بل هو سبيل غير مذموم من سبل أنواع نقل ألفاظ الحديث، وتأكيداً على ذلك يقول الجلالي بأن: ((أصل الاختصار أمرٌ جائز لا مانع منه، إذ هو عبارة عن تقطيع الحديث، المعمول به والمقبول من دون نزاع، لتعلق غرض المحدث ببعض الحديث فيقتصر عليه)) (الجلالي، ١٤١٨ هـ، ص ٢٦٥)، ثم يرمي أصل فعل الاختصار بعيداً عن الشيخ الصدوق فيقول: ((مضافاً إلى أنه لا دليل على نسبة الاختصار -المفروض - إلى الشيخ الصدوق، فمن المحتمل - قوياً - أن يكون بعض الرواة السابقين على الصدوق، قد اختصر النص، ورووه له مختصراً)) (الجلالي، ١٤١٨ هـ، ص ٢٦٥)، ويستدل على مذهبه في هذا بأن: ((روايات الصدوق في كتبه المختلفة هي في نفسها متفاوتة مع أن الأصل هو رواية اللفظ)) (الجلالي، ١٤١٨ هـ، ص ٢٦٥)، وعلى ذلك -ووفقاً لكلام الجلالي- فلو كان الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ) مُريداً لإسقاط بعض متون الحديث لفعل ذلك في جميع نسخ مؤلفاته، ولكن مرويات مؤلفاته مختلفة ومتفاوتة، فيكون ذلك التغيير بينها هو من فعل الرواة الناقلين لها بالمعنى دون اللفظ بذاته وعينه.

وفي ذات السياق وفي الحديث عن مرويات الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ) ولكن في موطنٍ روايٍّ آخر، نجد استغراباً من السيد السيستاني أيضاً من حذف بعض الفقرات



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ هـ / ١٤٤٦ م





الحديثية في كتاب (عيون أخبار الرضا) للشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ)، جاء ذلك حينما تعرّض السيد السيستاني إلى البحث في رسالة العلل للفضل ابن شاذان ومناقشة بعض فقراتها مضمونياً، نَبَهَ على أنّ: ((الصدوق خطأً الفضلَ في هذه الموارد عند نقله للرسالة في العلل، ولكنّه عند نقلها في العيون حذفَ بعض الفقرات من الرسالة)) (السيستاني، مباحث رجالية، ص ١١)، وهُنَا يُسَجَّلُ السيد السيستاني تعجُّبه من فعل الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ) هذا فيقول: ((وهذا عجيبٌ ممَّن يوثق بأمانته في النقل)) (السيستاني، مباحث رجالية، ص ١١)، ولكنّه يعرضُ محاولةً لتوجيه هذا الفعل من الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ) فيقول: ((ولعلَّ السرَّ في ذلك أنه أراد تخصيص كتاب العيون بالأخبار التي يعتمد عليها، ويثَقُّ بها، فحذفَ من الرسالة ما وجدَ فيها شواهدَ تمنعُ من اعتقاد صُدورها من المعصوم، ويؤيِّدُ ذلك عنوان الكتاب، فإنَّ الخبر العين بمعنى الخبر الصحيح)) (السيستاني، مباحث رجالية، ص ١١).
وما ذكره السيد السيستاني يُمكن أن يكونَ موجَّهاً لجميع المواطنين التي يلاحظُ فيها تقطيعٌ لنصِّ حديثيٍّ في مصنَّفات الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ)، كما أشارَ له البحثُ فيما تقدَّم.



الخاتمة والنتائج

أولاً: : تبيّن من خلال البحث أنّ التقطيع في مُتون الأحاديث هو فعلٌ أجازَهُ علماء الحديث، من الإمامية وغيرهم، وهو متوافر في النصوص الحديثية عندهم وليس دخيلاً أو غريباً، وقد مارسه الرّواة والمحدّثون.

ثانياً: بعد توافر التقطيعات في كثيرٍ من نصوص الأحاديث وكما نصَّ على ذلك علماء الحديث، فإنّه يلزم الاعتمادُ على ما يرويه الفقيه العارف، والخيرُ الفاهم؛ إذ إنّ خفاءً جُملةً من التقطيعات في كُتب الأصول السابقة على تدوين الموسوعات يؤدي إلى ارتفاع نسبة الحذر في الأخذ بمطلق نصوص الأحاديث دون التدقيق في رواتها؛ فربّما كان النصُّ مُقطّعاً وله تتمّة، أو مفصّلاً عمّا له دخالةٌ أكيدةٌ على معناه. ثالثاً: للتّقطيع أسبابٌ عدّة، أدّت إلى تواجده في المُتون الحديثية، وتوافر أحدها في نصّ حديثي ينبغي أن يكون علامةً دالّةً على احتمالية كبيرةٍ لظوء التقطيع على متنه.

رابعاً: لوثاقّة المُحدّث أو الرّاوي أثرٌ بالغٌ على موثوقية ما يرويه، فإنّ التّحريف في نصّ الحديث بفعل التقطيع والبتر لجزءٍ من متنه يؤدي إلى خرابٍ مؤثّر على معناه، لذا ينبغي التنبّه.

خامساً: من أهمّ الطُّرُق العلاجيّة للتّصحيفات الحديثية، أو الاختلافات بين نصوص مُتونها، هو التنبّه لاحتمالية وجود ضورةٍ حديثية تامّةٍ له، أو وجود صِلَةٍ للنصّ تُلحظ في موضعٍ آخر؛ إذ إنّ ملاحظة الحديث بصورته التامة، أو البحث عن صِلاتٍ له يُمكن أن تُؤدّي إلى فكِّ عُسر ذلك الاختلاف والتّصحيف؛ إمّا بلحاظ السّياق النّصي، أو بملاحظة قرائنٍ مُتوافرة في النصّ التام أو الصّلة.

سادساً: يُمكن استبيان مواطن التقطيع من سبيل ملاحظة موضوع الكتاب الذي أورد فيه، فإنّ اختصاص الكتاب بميدانٍ معرفيٍّ معيّن قد يجعلُ مُصنّفه سالكاً سبيل ذكر المقاطع التي لها صلةٌ بمقصد الكتاب وموضوعه، وبذلك فهو سيُعيّلُ التقطيع على متن الحديث ليُبقي على ما يتّصل بكتابه نتيجةً لذلك.



المصادر والمراجع

- ١- أبو القاسم الخويي. (١٩٩٢هـ). معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة (الطبعة الخامسة).
- ٢- أسد الله التستري الكاظمي. كشف القناع عن وجوه حجية الإجماع. مساحة حرة.
- ٣- جعفر السبحاني. (١٤١٢هـ). أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية. قم: مركز مديرية الحوزة العلمية.
- ٤- حسين النوري. (١٩٨٧ م). مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل (الطبعة الأولى). (تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث) مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- ٥- حيدر المسجدي. (١٤٣٢هـ). التصحيف في متن الحديث، جذوره، آثاره، ما يكشف عنه، علاجه (الطبعة الأولى). دار الحديث للطباعة والنشر.
- ٦- حيدر المسجدي. (١٤٣٧هـ). دروس في اختلاف الحديث (الطبعة الأولى). دار الحديث للطباعة والنشر.
- ٧- خالد الغفوري. (٢٠١٨ م). قراءة النص الحديثي بين العلمين الحر العاملي والشيخ الطوسي. جمعية الإمام الصادق عليه السلام لإحياء التراث العلمائي.
- ٨- زين الدين بن علي الجبجي الشهيد الثاني. (١٤٢٨هـ). الرعاية في علم الدراية (الطبعة الثانية). (تحقيق: أبو الفضل حافظيان) قم: دار الحديث للطباعة والنشر.
- ٩- زين الدين بن علي الشهيد الثاني. (١٤٢٨هـ). الرعاية في علم الدراية (الطبعة الثالثة). (تحقيق: أبو الفضل حافظيان) قم: دار الحديث للطباعة والنشر.
- ١٠- عبد الله المامقاني. (١٤١١هـ). مقباس الهداية في علم الدراية (الطبعة الثالثة). قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- ١١- علي أكبر السيفي المازندراني. (١٤١١هـ). مقياس الرواية في علم الدراية. مؤسسة النشر الإسلامي.



العدد: ٤٩
السنه: ١٩
٢٠٢٤ هـ / ١٤٤٦ م



١٢- علي الحسيني السيستاني. تعارض الأدلة واختلاف الحديث. (تقرير: هاشم الهاشمي) تقارير نت.

١٣- علي الحسيني السيستاني. مباحث رجالية. (تقرير: مرتضى المهري) تقارير نت.

١٤- محمد الريشهري. (١٤٣٥هـ). موسوعة الأحاديث الطبية (الطبعة الرابعة). دار الحديث للطباعة والنشر.

١٥- محمد باقر المجلسي. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار (الطبعة الثانية). لبنان: مؤسسة الوفاء.

١٦- محمد بن أحمد الذهبي. (١٤١٢هـ). الموقظة في علم مصطلح الحديث (المجلد الثانية). (تحقيق: عبد الفتاح ابو غدة) حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

١٧- محمد بن الحسن الحر العاملي. (١٤١٤هـ). تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة (الطبعة الثانية). (تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث) قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

١٨- محمد بن علي بن بابويه الصدوق. التوحيد. (تحقيق: السيد هاشم الحسيني البحراني) قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

١٩- محمد رضا الجلاي. (١٤١٨هـ). جهاد الإمام السجاد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام (الطبعة الأولى). دار الحديث.

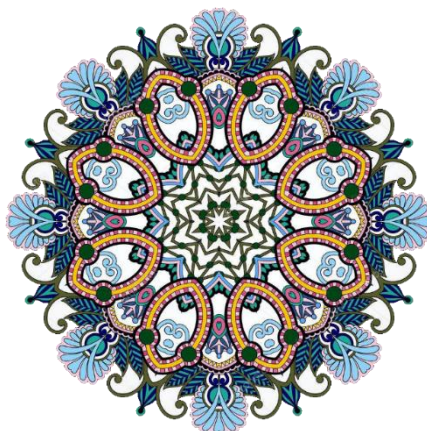
٢٠- مصطفى الغفوري. (٢٠١٨ م). أهم إنجازات الشيخ الحر في كتاب وسائل الشيعة. جمعية الإمام الصادق عليه السلام لإحياء التراث العلمائي.

٢١- نعمة الله الموسوي الجزائري. (١٤١٧هـ). نور البراهين أو أنيس الوحيد في شرح التوحيد (الطبعة الأولى). (تحقيق: السيد مهدي الرجائي) قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.



العدد: ٤٩
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / هـ / ١٤٤٦





العدد: ٤٩
السنة: ١٩
١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م



أسباب التَّطبيع في التحديث عند الإمام جعفر

